Sudan Rights Watch Network

يجب منع ارتكاب الفظائع ضد المدنيين الآن..

مذكرة حقوقية موسعة في اليوم العالمي للاعنف | 2 أكتوبر

في اليوم العالمي للاعنف الذي يصادف الثاني من أكتوبر من كل عام، وفي ظل واحدة من أعقد الأزمات الإنسانية الجارية في السودان، ترفع "شبكة مراقبة حقوق الإنسان – السودان"، صوتها جهوراً محذّرة من مزيد من الإنزلاق نحو كارثة إنسانية وحقوقية واسعة النطاق في مدينة الفاشر ومحيطها على وجه الخصوص التي تخضع لحصارٍ خانق منذ أكثر من خمسمائة يوم في اقليم دافور بعامة. "بعد أكثر من 500 يوم من الحصار المستمر الذي تفرضه قوات الدعم السريع، والقتال المتواصل، تقف الفاشر على حافة كارثة أكبر ما لم تُتخذ تدابير عاجلة لتخفيف القبضة المسلحة المفروضة على المدينة وحماية المدنيين"، يقول المفوض فولكر تورك.

وقد وجّه مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، فولكر تورك، في بيان صحفي مكتوب صدر في الثاني من أكتوبر، نداءً عاجلاً إلى المجتمع الدولي وأطراف النزاع، داعياً إلى تحرك فوري لحماية المدنيين ومنع ارتكاب الفظائع واسعة النطاق ذات الدوافع الإثنية، مع تزايد المخاوف من تصعيد جديد للهجمات إثر تقارير عن تموضع طائرات مسيّرة بعيدة المدى لقوات الدعم السريع حول مطار نيالا الدولي.

ووفقاً للبيان، وثّقت تقارير، خلال الفترة ما بين 19 و29 سبتمبر، مقتل ما لا يقل عن 91 مدنياً نتيجة قصف مدفعي، وضربات بطائرات مسيّرة، واقتحامات برية نفذتها قوات الدعم السريع، إضافةً إلى استهداف مباشر ومتكرر للمرافق المدنية. هذه الممارسات، التي شملت قصف الأسواق والمساجد والمطابخ المجتمعية، تهدف إلى إجبار المدنيين على النزوح القسري من الفاشر، بما في ذلك من مخيم أبو شوك للنازحين. وقد قُتل 67 مدنياً على الأقل في هجوم بطائرة مسيّرة استهدف مسجداً يوم 19 سبتمبر، بينما لقي 23 مدنياً مصرعهم في 30 سبتمبر جراء قصف مطبخ مجتمعي بالقذائف في حي أبو شوك.

تؤكد هذه الاعتداءات النمط الممنهج للعنف ضد المدنيين، والذي يتخذ أشكالاً متعددة: من التجويع المتعمد، إلى التهجير القسري، وصولاً إلى العنف الجنسي المبني على الهوية الإثنية، كما حدث في الهجوم على مخيم زمزم في أبريل الماضي. وهي انتهاكات ترقى إلى جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، وتشكل تهديداً مباشراً لحياة وكرامة مئات الآلاف من المدنيين المحاصرين.

وشدّد المفوض السامي على أن القانون الدولي الإنساني يحظر بشكل صريح استخدام التجويع كسلاح حرب، وأكد ضرورة ضمان المرور الآمن والطوعي للمدنيين الراغبين في مغادرة المدينة، وحمايتهم من أعمال القتل الميداني، والتعذيب، والاختطاف، والنهب، التي تم توثيقها ضد الفارين عبر طرق الخروج. كما طالب جميع الأطراف برفع الحصار فوراً والسماح بدخول المساعدات الإنسانية دون عوائق، وحماية العاملين في المجال الإنساني، بمن فيهم المستجيبون المحليون.

وقال تورك: "مع تناقص الإمدادات الأساسية يوماً بعد يوم، وارتفاع الأسعار بشكل هائل، فإن الهجوم الأخير على أحد المطابخ المجتمعية القليلة المتبقية سيزيد من تدهور ما تبقى من الحق في الغذاء". وأردف: "يزداد الوضع قسوة بفعل القيود التعسفية المستمرة التي تفرضها قوات الدعم السريع على إدخال الغذاء والإمدادات الأساسية إلى المدينة، وبالتقارير الموثوقة عن تعرض مدنيين للتعذيب والقتل على أيدي مقاتلي الدعم السريع لمحاولتهم القيام بذلك"، مختتماً: "الفظائع ليست حتمية، بل يمكن تفاديها إذا اتخذ جميع الفاعلين خطوات ملموسة لاحترام القانون الدولي، والمطالبة باحترام حياة المدنيين وممتلكاتهم، ومنع استمرار ارتكاب الجرائم الفظيعة".

إننا، في "شبكة مراقبة حقوق الإنسان – السودان"، إذ نستحضر قيم اليوم العالمي للاعنف، نؤكد أن الكارثة في الفاشر ليست قدراً محتوماً، بل يمكن تفاديها إذا التزمت الأطراف المسلحة بالقانون الدولي، وإذا اضطلعت الدول ذات النفوذ بمسؤولياتها في الضغط الجاد من أجل وقف الانتهاكات وضمان حماية المدنيين.

كما نجددّ التأكيد على أن ما يحدث في الفاشر يُذكّر العالم بأن غياب المساءلة والسكوت عن الانتهاكات يشكلان أرضية خصبة لاستمرار دوامة العنف. وفي هذا اليوم، نؤكد أن الفظائع ليست قدراً محتوماً؛ يمكن وقفها عبر التزام حقيقي بالقانون الدولي، وإعلاء صوت الضحايا، وتحويل قيم اللاعنف من شعارات رمزية إلى سياسات عملية لحماية المدنيين ووقف النزيف.

فالفاشر تمثل اليوم، اختباراً لمصداقية المجتمع الاقليمي والدولي والتزامه بقيم الإنسانية بعد الأطراف السودانية. إن حماية حياة المدنيين وكرامتهم مسؤولية جماعية لا تحتمل التأجيل. وفي ذكرى اليوم العالمي للاعنف، نعيد التأكيد أن صون الحق في الحياة، وضمان العدالة، ووقف الفظائع، هي الطريق الأكثر فعالية نحو سلام حقيقي في السودان.

وعليه، تدعو "شبكة مراقبة حقوق الإنسان – السودان"، المجتمع الدولي، والمنظمات الإقليمية، والفاعلين السودانيين والاقليميين، إلى تحركٍ عاجل وحازم للجم دوامة العنف، وضمان مرور المساعدات، وحماية الحق في الحياة والكرامة لمئات الآلاف من المدنيين العالقين خلف خطوط الحصار. إن الفاشر اليوم تقف على حافة كارثة أكبر، وصوت الضحايا يجب أن يعلو فوق صوت السلاح.

ترسل الشبكة توصيات محددة إلى مجلس حقوق الإنسان ومجلس الأمن والأمم المتحدة تدعو إلى ضرورة أخذها في الأعتبار بأهمية قصوى وهي:

أولاً: لمجلس حقوق الإنسان:

1. تعيين مقرر خاص معني بجرائم الحرب وجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية في اقليم دارفور، بولاية خاصة لمتابعة التطورات في المنطقة بعمومها.
2. عقد جلسة استثنائية عاجلة لبحث الوضع في شمال دارفور.
3. توسيع آلية التحقيق الدولية المستقلة لتشمل الانتهاكات الأخيرة في الفاشر.
4. إدراج مسألة الحصار وتجويع المدنيين ضمن البنود الدائمة لرقابة المجلس.

ثانياً: للأمم المتحدة ومجلس الأمن:

1. إصدار قرار ملزم بفرض وقف فوري للحصار وضمان دخول المساعدات للمدنيين.
2. فرض عقوبات محددة على المسؤولين عن الانتهاكات، بما في ذلك قيادات الدعم السريع.
3. نشر بعثة مراقبة ميدانية لحماية المدنيين وضمان الالتزام بالقانون الدولي الإنساني.
4. إحالة الوضع في دارفور إلى المحكمة الجنائية الدولية للتحقيق في الجرائم الموثقة.

شبكة مراقبة حقوق الإنسان – السودان

الثاني من أكتوبر 2025